قرار مجلس المنافسة عدد 54/ق/2025 صادر في 24 من شوال 1446 (23 أبريل 2025) المتعلق بتولي شركة «DBG Technology Co. Ltd» عبر فرعها «All Circuits Holdings (Singapore) Pte. Ltd» المراقبة الحصرية لشركة «All Circuits SAS» والفروع التابعة لها.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 24 من شوال 1446 (23 أبريل 2025) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبعد تأكد رئيسة الفرع من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقا لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 034/ع.ت.إ/2025 بتاريخ 9 رمضان 1446 (10 مارس 2025)، المتعلق بتولي شركة «DBG Technology Co. Ltd» عبر فرعها «All Circuits Holdings (Singapore) Pte. Ltd»، المراقبة الحصرية لشركة «All Circuits SAS» والفروع التابعة لها، من خلال اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها ؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد محمد هشام بوعياد رقم 2025/040 بتاريخ 9 رمضان 1446 (10 مارس 2025) القاضي بتعيين السيد عصام سواري مقررا في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 16 من رمضان 1446 (17 مارس 2025) ؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول عملية التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 19 من رمضان 1446 (20 مارس 2025)، والذي منح أجل عشرة (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول عملية التركيز أعلاه ؛

وحيث إن المجلس لم يتوصل بأي ملاحظة حول عملية التركيز الاقتصادي المذكورة من الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية ؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 23 من شوال 1446 (22 أبريل 2025) ؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الإلاه قشاشي ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 24 من شوال 1446 (23 أبريل 2025) ؛

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع عقد تفويت حقوق الملكية المبرم بتاريخ 3 مارس 2025 يحدد شروط تولي شركة «DBG Technology Co. Ltd» عبر فرعها «All Circuits Holdings (Singapore) Pte. Ltd»، المراقبة الحصرية لشركة «All Circuits SAS» والفروع التابعة لها، عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها ؛

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق الأسقف المحددة بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتوجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «DBG Technology Co. Ltd» عبر فرعها «All Circuits Holdings (Singapore) Pte. Ltd»، المراقبة الحصرية لشركة «All Circuits SAS» والفروع التابعة لها، عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، وهو كون رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز يفوق مبلغ 1.2 مليار درهم؛ عِلاوة على تجاوز رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من قِبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز، مبلغ 50 مليون درهم، كما هو محدد في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتتميمه ؛

وحيث إن الجهات المعنية بهذه العملية هي :

- **الجهة المقتنية بصفة غير مباشرة** : «DBG Technology Co. Ltd» شركة مؤسسة طبقا لقانون جمهورية الصين الشعبية ومدرجة ببورصة شينزين، ويقع مقرها الاجتماعي بـ 5, Yongda Road Xiangshui, River Industrial Park, Daya Bay, Huizhou City, Guangdong Province, China, 516083، وتعتبر موردا عالميا لخدمات التصنيع الإليكتروني في مجالات التصميم والتطوير والتصنيع والتجارب والحلول اللوجستيكية ؛

- **الجهة المقتنية بصفة مباشرة** : «All Circuits Holdings (Singapore) Pte. Ltd» وهي شركة قابضة خاضعة للقانون السنغافوري، مملوكة بالكامل لشركة «DBG Technology Co. Ltd»، ويقع مقرها الاجتماعي بـ 6 Raffles Quay #14-02 048580 (Singapore)، مسجلة تحت عدد 202435335R، وقد أُنشئت خصيصاً لغرض إنجاز عملية التركيز موضوع التبليغ من طرف الجهة المقتنية بصفة غير مباشرة، ولن تمارس أي نشاط تجاري قبل إنجاز العملية ؛

- **الجهة المستهدفة** : شركة «All Circuits SAS» والفروع التابعة لها وهي شركة مساهمة مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي، ويقع مقرها الاجتماعي بـ N° 6, 3éme Avenue, Parc Synergie Val de Loire CS50028, 45130, Meung-sur-Loire, France، مسجلة تحت عدد 811931153، وهي مورد عالمي لخدمات التصنيع الإليكتروني وتزاول نشاطها في مجالات متعددة، حيث تقدم خدمات التجميع والإنتاج لصالح الزبناء، مع إمكانية توفير حلول تصميم متكاملة تُسلَّم جاهزة حسب الطلب ؛

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى تمكين الجهة المقتنية من تعزيز حضورها في السوق الأوروبية، وتنويع أنشطتها لتلبية احتياجات زبنائها الدوليين بشكل أفضل، من خلال توفير حلول جديدة، كما ستمكنها هذه العملية من استخدام مواردها بطريقة أكثر نجاعة ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث استنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق المنتوج والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من الملحق رقم 1 المتعلق بملف التبليغ الخاص بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف، واعتمادا على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن، فإن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق خدمات التصنيع الإليكتروني، غير أنه وبالنظر إلى طبيعة هذه العملية من حيث آثارها على المنافسة يمكن أن يبقى تحديد هاته السوق مفتوحا دون الحاجة لاعتماد تقسيم أدق ؛

وحيثُ إنه من ناحية التحديد الجغرافي لهذه السوق، وبالنظر إلى خصائص العرض والطلب داخلها، فإنها تُعد ذات بُعد عالمي، بالنظر إلى أن الزبناء يتعاملون مع موردين دوليين، وأن جزءاً كبيراً من الطلب يُلبّى عن طريق الاستيراد من عدة مناطق حول العالم. غير أنه يمكن ترك تحديد نطاقها الجغرافي مفتوحاً دون الحاجة إلى تقسيم أدق، نظراً لكون العملية لن يكون لها أي تأثير على المنافسة ؛

وحيث إن نتائج التحليل الاقتصادي والتنافسي الذي قامت به مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث، خلصت إلى أن العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير أفقي أو عمودي أو تكتلي من شأنه أن يخل بالمنافسة في السوق المرجعية، نظرا للأسباب التالية :

- أولا، لكون تقاطع أنشطة أطراف العملية على مستوى السوق المعنية لن يكون له أثر ملموس على المنافسة، لكون حصة السوق التراكمية للأطراف، بعد إنجاز عملية التركيز هذه، على مستوى السوق العالمية لخدمات التصنيع الإليكتروني سوف لن تتعدى 5%، مع الإشارة إلى أن السوق تعرف حضوراً قوياً لعدد من المنافسين العالميين البارزين ؛
- ثانيا، لغياب أي تقاطع بين أنشطة الأطراف على مستوى السوق الوطنية لخدمات التصنيع الإليكتروني، نظرا لكون الجهة المقتنية لا تنشط في هذه السوق على المستوى الوطني ؛
- ثالثا، لعدم وجود ترابط عمودي بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز من شأنه أن يؤثر سلبا على المنافسة ؛
- رابعا، لعدم وجود ترابط تكتلي بين أنشطة الشركات أطراف عملية التركيز من شأنه أن يؤثر سلبا على المنافسة ؛

وحيث إنه انطلاقا مما سبق واستنادا للوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة والأبحاث التي قامت بها مصالح مجلس المنافسة المكلفة بالتحقيق والبحث، تبين على أن عملية التركيز الاقتصادي هذه لن يكون لها أي تأثير سلبي أفقي أو عمودي أو تكتلي على المنافسة في السوق المرجعية المعنية بالعملية أو في أي جزء مهم منها،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 034/ع.ت.إ/2025 بتاريخ 9 رمضان 1446 (10 مارس 2025)، يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة لعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «DBG Technology Co. Ltd» عبر فرعها «All Circuits Holdings (Singapore) Pte. Ltd»، المراقبة الحصرية لشركة «All Circuits SAS» والفروع التابعة لها.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن الفرع المذكور خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 من شوال 1446 (23 أبريل 2025)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيدة شيماء عبو، وعضوية السيدين التهامي عبد الخالق وعثمان الفردوس.

الإمضاءات :

شيماء عبو.

التهامي عبد الخالق. عثمان الفردوس.